هذه العراقيل» (**المصدر نفسه**، ١١/٩/١٩٨٧).

وتعمل مصر على حل مسألة التمثيل الفلسطيني في المؤتمر الدولي، حيث «تقترح الصيغة المصرية وفداً أردنياً ـ فلسطينياً مشتركاً إلى جانب وفود الأطراف المعنية الأخرى. وتذهب هذه الصيغة الى تسمية فلسطينيين بارزين من الأراضي المحتلة بصرف النظر عن انتماء بعضهم أو عدم انتماء بعضهم الآخر لـ م.ت.ف. بشرط ان تبارك المنظمة هذه الأسماء. ويجدر الذكر ان الرئيس حسني مبارك أكد لبيرس في لقاء جنيف... على ضرورة تخلي اسرائيل عن مطالبتها بحق الاعتراض على الأسماء الفلسطينية، وطبقاً لقاعدة المعاملة بالمثل» (شعلان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢). كما تحاول مصر التقريب بين الاردن و م.ت.ف. فقد تدخل الرئيس مبارك، شخصياً، لترتيب زيارة هاني الحسن للاردن. ويشيد عرفات بدور الرئيس مبارك في هذا الشأن، كما يشيد بموقفه من القضية الفلسطينية عموماً، حيث «أن الرئيس مبارك اتخذ قراراً مهماً، بناء على طلب سوري ـ فلسطيني مشترك؛ اذ بعد أن تولى الحكم، بعثنا اليه برسالة مشتركة سورية ـ فلسطينية نطلب منه وقف العمل بالبند الثاني من اتفاقية كامب ديفيد الخاص بالقضية الفلسطينية؛ وقد استجاب الرئيس مبارك لهذا الطلب... وما زال الأخوة المصريون والحكومة المصرية، والرئيس مبارك، ملتزمين بهذا الموقف الذي أعلنوه لنا» (من مقابلة مع ياسر عرفات، **الحوادث**، لندن، العدد ١٦١٠، ١١/٩/١٩٨٧، ص ٢٠، نصها في «وثائق» هذا العدد، ص ١٨٨ ـ ١٩٤).

الاردن: مستوى الاتصالات منخفض

على الرغم من خصوصية العلاقة بين الشعبين، الاردني والفلسطيني، التي تقر بها القيادتان، الفلسطينية والاردنية، فان علاقات م.ت.ف. بالأردن تمر بحالات من المد والجزر، تعكس، من جهة، خصوصية هذه العلاقة، كما تعكس، من جهة أخرى، حالة الحذر التي تحكم الوضع لدى الطرفين. فبعد الاتفاق على العمل المشترك (١٩٨٥)، أوقف الملك حسين، في العام ١٩٨٦، العمل بذلك الاتفاق، كما أعقبته م.ت.ف. بقرار مشابه في العام التالي قبل دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة عشرة. ويقول عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (أبو مازن): «بالنسبة للاردن، كان بيننا اتفاق، وهذا الاتفاق أوقفته الحكومة الاردنية، ونحن مستعدون للاتفاق مع الاردن على أسس جديدة. فاذا هناك نيات من أجل لقاء فلسطيني ـ أردني، فنحن على أتم استعداد لنلتقي معهم ونبحث [في] كل شيء على الطاولة من جديد» (من مقابلة مع محمود عباس، **مصدر سبق ذكره**). ويؤكد عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبد ربه، ان «المنظمة حريصة على أن تقوم العلاقات مع الاردن على الأسس المشتركة التي تخدم النضال الفلسطيني في المناطق المحتلة، وتخدم، أيضاً، مصلحة الاردن في مواجهة التوسعية الصهيونية والتهديدات المتواصلة ضد استقلال هذا البلد الشقيق» (من مقابلة مع ياسر عبد ربه، **المصدر نفسه**، ص ٢٣).

في المقابل، لا يزال الاردن متمسكاً بالشرط الذي وضعه لعودة العلاقات الى طبيعتها مع المنظمة، وهو «أن توافق المنظمة على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، لعودة العلاقات والشروع معاً في تحرك مشترك واحد باتجاه دفع جهود انعقاد المؤتمر الدولي، ولا يزال الشرط الاردني قائماً» كما يقول رئيس مجلس النواب الاردني، عاكف الفايز (**الشرق الاوسط**، ٢/٨/١٩٨٧). وعلى ذلك، يقول وزير خارجية الاردن، طاهر المصري: «لا يوجد تنسيق سياسي بين الاردن و م.ت.ف. اذ ما زال التنسيق على وضعه السابق... وان الاتصالات السياسية بين الاردن والمنظمة موجودة، الا أنها ليست كثيفة» (**الرأي**، عمان، ١١/٨/١٩٨٧). ونقلت مصادر دبلوماسية في القاهرة «ان الاردن أبلغ [الى] م.ت.ف. خلال الاتصالات التي جرت بين الجانبين... بواسطة مصر، و [في] اثناء زيارة السيد هاني الحسن الى عمان، تمسكه بمبدأ عودة الأرض مقابل السلام، وأنه مبدأ غير قابل للمناقشة. وذكرت هذه المصادر ان المسؤولين الاردنيين أبلغوا [الى] الحسن ضرورة تولي رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. اختيار وفد يضم فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة للاشتراك في مفاوضات السلام، وان ذلك يضع اسرائيل في موقف حرج، وسيختبر قدرة الولايات المتحدة على التحرك» (**الشرق الاوسط**، ٣١/٧/١٩٨٧).

ويرى مراقبون ان الصيغة الاردنية المطروحة